

الاستثمارات الأجنبية المباشرة فرصة ضائعة أخرى مخزون بقيمة 63.7 مليار دولار

لبنان الثالث في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
	
163	الصومال
140	موريتانيا
121	لبنان
96	جيبوتي
84	الأردن
75,6	البحرين
72	تونس
57	العُرب
55,6	مصر
51,6	سوريا
36,8	إسرائيل
34	السعودية
33,9	الإمارات
31	عمان
30	ليبيا
24,8	السودان
21,2	نرُكيا
21,1	قطر
19,5	الضفة الغربيةوغزة
16,4	البحران
12,8	الكويت
11,6	جزر القمر
10	إيران
9,4	اليمن
5,4	الرفاء
	المصدر: UNCTAD

بلغ مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في لبنان، في نهاية عام 2017، نحو 63,7 مليار دولار أمريكي، وهو يشكل 121% من الناتج المحلي الإجمالي، ويضع لبنان في المرتبة الثالثة الأعلى بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفقاً لإحصاءات منظمة الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

وتعدّ هذه المستويات ذات أداء جيّد، خصوصاً بالنسبة إلى بلد خارج من حرب أهلية، واقتصاده نام، ويعيش فيه 6 ملايين شخص، من ضمنهم 1,5 مليون لاجئ، ويمتلك موارد طبيعية محدودة، وتمثّل فيه الصناعات المحلية أقل من 10% من مجمل الناتج المحلي.

في خلال العَقدَين الأخيرَين، كوّن لبنان مخزوناً كبيراً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وعلى الرغم من كل الأزمات المالية العالمية والخّضات السياسية في محيطه، حافظ على استمرارية تدفق هذه الاستثمارات بمعدّلات أعلى من معدّل المنطقة، لكنّه في المقابل لم ينجح في بناء اقتصاد يقيه الصدمات الخارجية وارتداداتها، ويواجه رهاها تحديّات جدية في ظل التراجع المستمرّ بتدقّق هذه الاستثمارات عالمياً بالتوازي مع بروز عوامل محلية طارئة للاستثمارات. إذ يعاني لبنان من مديونية عامة مرتفعة جداً (152% من الناتج

المحليّ)، ومن عجزات مالية وتجارية متزايدة باطراد، ومن ارتفاع معدّل البطالة بين الشباب إلى 35% وهجرة نصف حاملي الشهادات الجامعية نتيجة عجزه عن توليد الوظائف، فيما تتركّز الوظائف المتاحة بنسبة 61% في القطاع التجاري، و33% في القطاعات المتدنية الإنتاجية و10% في قطاع البناء. تصنّف الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ضمن مصادر التمويل المهمة التي تسعى البلدان إلى اجتذابها، وهي شكّلت المفتاح الأساسي لنمو العديد من الاقتصادات الناشئة الناجحة. فوفقاً للتعريف الشائع «تختلف هذه التدفّقات عن الاستثمار في سندات الدّين غير المنتجة، وهي أكثر أهمية من القروض والتحويلات والمساعدات المالية، كونها عبارة عن استثمار في قطاعات ومشاريع اقتصادية مولّدة للأصول المنتجة والأساسية لدعم النمو الاقتصادي وزيادة الرّروة الوطنية، فهي تؤسّس المشاريع وتشارك في عمليات التطوير الصناعي، وتخلّق فرص عمل وتحسّن الأجور، وتزيد إيرادات الأيمة المالية العالمية عام 2008، والتي يعبّر عنها بتراجع الاستثمارات، إذ بحلول عام 2017 انخفضت حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحليّ نحو 3 أضعاف وباتت تشكّل 4,9% منه، فيما بلغت مساهمتها من مجمل تكوين رأس

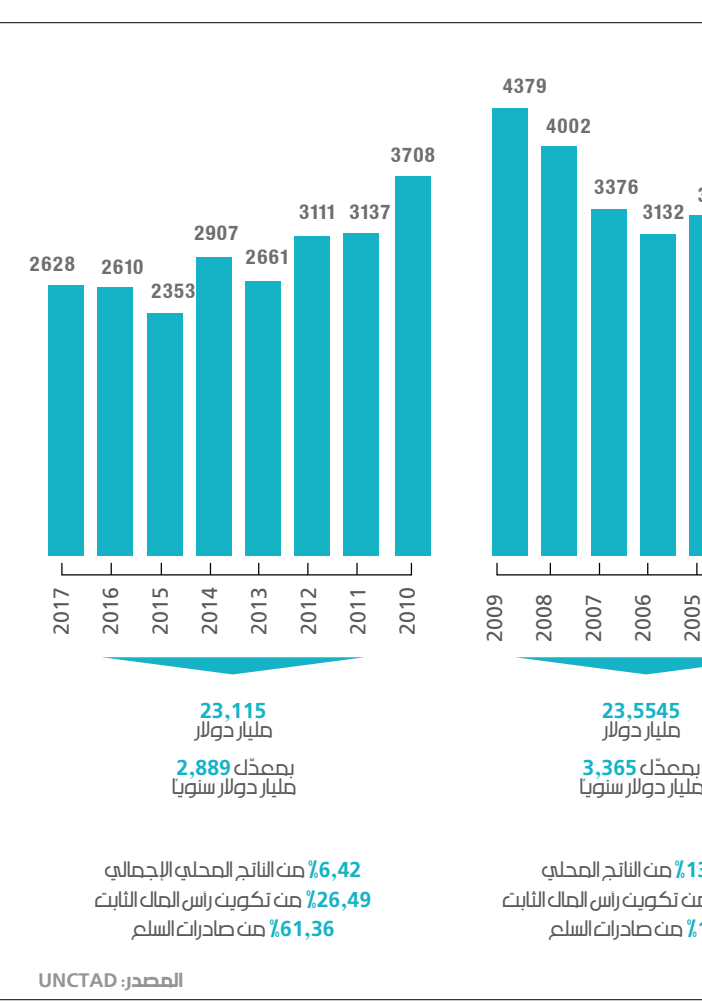
المال الثابت نحو 22%. مرحلة إعادة الإعمار التي ترافقت بدورها مع بروز العولمة والتوسع الرأسمالي منذ بداية التسعينيات. عام 1972 بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة 0,03% من الناتج المحلي، وفقاً لـUNCTAD، وكانت مساهمتها سلبية في تكوين رأس المال الثابت (0,03%) ولا تشكّل سوى 0,2% من مجمل قيمة الصادرات. على مدار السنوات التالية، اتسمت هذه الاستثمارات بالتطوّر البطيء، إلى حين شهدت عام 1997 قفّزتها الأولى وباتت تشكّل 11,54% من الناتج المحلي الإجمالي، و38,77% من تكوين رأس المال، و280% من مجمل قيمة الصادرات. وبلغت مستوياتها الأعلى في النصف الأوّل من الألفية الثانية، بحيث وصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 15,5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2005، وشكّلت 73,55% من مجمل تكوين رأس المال عام 2003.

وعلى الرغم من استمراره في جذب معدّلات أعلى من الاستثمارات مقارنة مع البلدان الشبيهة له في المنطقة، إلا أنّ لبنان ليس بمنأى عن التطوّرات الاقتصادية الحاصلة في العالم منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، والتي يعبّر عنها بتراجع الاستثمارات، إذ بحلول عام 2017 انخفضت حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحليّ نحو 3 أضعاف وباتت تشكّل 4,9% منه، فيما بلغت مساهمتها من مجمل تكوين رأس

المراحل الأربعة لنمو الاستثمارات الأجنبية

في خلالها كان لبنان خارج من حرب أهلية استمرّت لنحو ربع قرن (1975-1990)، وبالتالي كان خارج هناك اهتمام المستثمرين الأجانب. بلغ المعدل السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين عامي 1990

الأردن، المغرب، تونس) لناعية نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال. هناك أربع مراحل للاستثمارات الأجنبية المباشرة في لبنان:
1) المرحلة التي تسبق عام 1997.



في خلالها كان لبنان خارج من حرب أهلية استمرّت لنحو ربع قرن (1975-1990)، وبالتالي كان خارج هناك اهتمام المستثمرين الأجانب. بلغ المعدل السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين عامي 1990 المرحلة التي تسبق عام 1997.

بدأ من عام 1997، استقطبت لبنان مستويات عالية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبقيمة تخطت ملياري دولار سنوياً منذ عام 2003، ووصلت إلى مستوى قياسي بقيمة 4,4 مليارات دولار عام 2009. في هذه السنوات الأخيرة، تراجع مستوى هذه التدفّقات، إلا أنّ لبنان بقي يستقطب استثمارات أجنبية مباشرة بمعدّل 2,9 مليار دولار سنوياً، وهي تشكل المستوى الأعلى بالمقارنة مع اقتصادات المنطقة المشابهة له (مصر، الأردن، المغرب، تونس) لتراجع مستوى هذه التدفّقات، إلا أنّ لبنان بقي يستقطب استثمارات أجنبية مباشرة بمعدّل 2,9 مليار دولار سنوياً، وهي تشكل المستوى الأعلى بالمقارنة مع اقتصادات المنطقة المشابهة له (مصر،

المال الثابت نحو 22%. حصل لبنان على موارد كثيرة لتطوير اقتصاده، إلا أنه لم يستفد منها، واضع فرصة أخرى من ضمن فرص عديدة توافرت له. هذا ما يبيّنه تقرير «سياسة الاستثمار في لبنان» الصادر عن الـUNCTAD، إذ يشير إلى أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة «لعبت دوراً رئيسياً في تطوّر القطاعات الخدمية وجعلتها أكثر ديناميكية، في حين لم تجذب القطاعات الأخرى سوى القليل منها، فضلاً عن أنّ عدداً قليلاً من بلدان المنطقة شكّل مصدر الحصة الأكبر من الاستثمارات هذه. وهو ما أدّى إلى زيادة مخاطر تعرض لبنان للصدّامات الخارجية». إلى ذلك، يحذّر التقرير من عوامل

عديدة «تعميق عملية تنوع الاستثمار الأجنبي المباشر، من ضمنها مجموعة من التحديّات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية المحلية، وتأثيراتها على التنمية التحتية القائمة، والاقتصاد الكليّ الهشّ، والأعداد الكبيرة من اللاجئين، وارتفاع معدّلات البطالة وهجرة الأدمغة، ونقص إصدارات قطاعات إنتاجية قوية وقادرة على تنظيمية تؤثر على مناح الاستثمار الأجنبي والعمليات التجارية، وهي تتناقض في جوهرها مع الأهداف المعلنة للحكومة، وتمثّل على سبيل المثال، في عدم إقرار قانون المنافسة لضمان الأسس المتكافئة والمنافسة في هذه المجالات وتلقّي المزيد من العقبات أمام إمكانية جذب منظمة العمل الدولية (ILO) حول

الحزبة النقابية وحماية حقّ التنظيم، وعدم وجود قوانين واليات للحدّ من الفساد ومنعه. وهي من الأمور الأساسية التي نهى القطاع الخاص». بمعنى آخر، يعبّر التوصيف الذي يتّخذه التقرير عن المشكلات البنوية للاقتصاد اللبناني والسياسات التي تعيقه، وتترجم بافتقاره إلى قطاعات إنتاجية قوية وقادرة على تحفيز النموّ الاقتصادي والحراك الاجتماعي، ومواجهة التحديّات المالية والاقتصادية ومخاطرها، والتحوّل نحو اقتصاد المستقبل، أي الاقتصاد الرقمي، وأكثر من ذلك، تهدّد هذه المشكلات ثقة المستثمرين وتلقّي المزيد من العقبات أمام إمكانية جذب المزيد من الاستثمارات.

عقارات وتجارة خدمات مالية

مجمل القيمة المضافة في القطاعات الاقتصادية	
(بمليارات الليرات اللبنانية)	
	
10'000	العقارات
6'000	تجارة الجملة والتجزئة
4'000	الخدمات المالية
2'000	التعليم
0	الإنشاءات
	النقل
	الفنادق والمطاعم
	المعلوماتية والإتصالات
	الصناعات المعدنية والآلات
	الزراعة والتخريج
	الصناعات الغذائية
	الثروة الحيوانية وصيد الأسماك
	إمدادات المياه ومعالجة النفايات
	الكهرباء
	الصناعات غير المعدنية
	المشروبات والتبغ
	الصناعات الكيماوية، المطاط والبلاستيك
	صناعات النسيج والأقمشة
	المقالع والكسارات
	المصدر: UNCTAD

أنه خلال الفترة الممتّدة بين عامي 2011 و2014، بلغ المعدّل الوسطي للاستثمارات الأجنبية في القطاع المالي (مصارف وشركات تأمين وخدمات مالية) نحو 130 مليون دولار سنوياً. إلى ذلك، تشير بيانات وزارة الاقتصاد والتجارة بشأن الشركات الأجنبية ومكاتبها التمثيلية لعام 2016، إلى أنّ هذه الشركات تتركّز في القطاعات الخدمية بنسبة 41% (بما فيها الخدمات المالية)، وبنسبة 14% في القطاع العقاري. في الإعلام بنسبة 11%، وقطاع الأدوية والتجارة والبيع بالتجزئة بنسبة 8%. والصناعة وتكنولوجيا المعلومات (5%)، ذلك، ووفقاً لمؤسسة «إيدال»، حلّت بريطانيا في صدارة البلدان المصدّرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة عامي 2004 و2015، والعقارات والمشيّات والخدمات التي تمت نحو الصغيفين خلال الفترة نفسها.

اقتصاد السوء

خفض الدّين العام تدريجياً

محمد زبيب

في تقرير «الراصد المالي» الصادر في نيسان/ أبريل الجاري، يوصي صندوق النقد الدولي «صنّاع السياسات» في العالم بترتيب بيوتهم المالية من الداخل «عن طريق الخفض التدريجي للدّين»، وذلك استعداداً لمرحلة الهبوط الاقتصادي المقبلة. تمثّل هذه «التوصية» إقراراً من خبراء الصندوق بأن سياسات التقشّف التي يعتمدها الكثير من بلدان العالم لا تجنّي نفعا ولا تزيد الأوضاع إلا سوءاً. فبرايرهم، «أن الدّين المرتفع يعوق قدرة صنّاع السياسات على زيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب لتعويض ضعف النموّ الاقتصادي، كما أنّ الدّائنين يبدون أقل استعداداً لتمويل عجزوات أكبر في الميزانية.

ما يرفع كلفة الاقتراض أكثر. كذلك فإن مدفوعات الفائدة على الدّين تعمل على إزاحة الإنفاق على التعليم والصّحة والبنية التحتية، وكلها استثمارات تحتاج إليها البلدان لدفع النموّ في سنوات عديدة مقبلة».

ينطلق الخبراء فيتوّر غاسبار، وجون رالييه، وإيليف توريه في شرح هذه «التوصية»، أي الخفض التدريجي للدّين، من موقف «كينزي»، يرى أنّ النموّ الاقتصادي يتباطأ، في حين أنّ الدّين العام لا يزال مرتفعاً عبر بلدان العالم، وبالتالي بات يشكّل عائقاً أمام استخدام السياسات المالية من أجل تحفيز النموّ الاقتصادي ودعم الأرباح، ومواجهة المشكلات المترامية بفعل التّغيرات الديموغرافية وتحديّات التقدّم التكنولوجي وإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي. لذلك يقترح هؤلاء، العمل على تطوير سياسات المالية العامة، «عبر تخصيص الإنفاق بصورة أفضل، وخلق حيزٍ أكبر في الميزانية، وتحسين السياسة الضريبية»، ويوصون البلدان ذات المديونية العالية «أنّ تزيد من إيراداتها أو تحدّ من إنفاقها المفرط (...) حينما كانت تكاليف الاقتراض مرتفعة واحتياجات التمويل كبيرة»، وهي الحالة التي تنطبق على لبنان، حيث المديونية العامة والخاصة مرتفعة جداً وكلفة الاقتراض مرتفعة جداً أيضاً واحتياجات التمويل مرتفعة جداً أيضاً.

يقول خبراء صندوق النقد الدولي إنّ «على هذه البلدان أن تحافظ على استثماراتها في التعليم والصّحة والبنية التحتية، إما بإعادة ترتيب أولويات الإنفاق أو توسيع القاعدة الضريبية وإلغاء الإعفاءات الضريبية وتحسين الإدارة الضريبية». ويقترح هؤلاء العمل على ثلاث جهات:

أولاً - أن تعمل هذه البلدان على تحويل إنفاقها نحو الاستثمار الداعم للنموّ في مجالات البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية. مع تخفيض الإنفاق المهبّر للموارد، كعدم الطاقة غير الكفء، فعلى سبيل المثال، إذا تمّ إلغاء دعم الوقود بالتدريج، مع حماية الفئات الضعيفة اقتصادياً، يمكن توفير موارد إضافية تعادل 4% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، يمكن للبلدان استثمارها في البشر والنموّ. ومن المهمّ أيضاً في عالم أكثر اعتماداً بالرقمنة والتشغيل الآلي أن يمثّ التركيز على السياسات الداعمة للتعلّم مدى الحياة والارتقاء المستمرّ بالمهارات. فعلى سبيل المثال، تقدّم سنغافورة منحاً تدريبية للبالغين طوال حياتهم العملية. كما تقدّم هولندا تخفيضات ضريبية مقابل تدريب القوى العاملة. ومن شأنّ كبح الفساد أن يساعد بدوره في تدبير موارد إضافية للحدّ من الهدر.

ثانياً - مع اتخاذ خطوات لتحسين الإدارة المالية العامة ورفع الإيرادات، يمكن خلق حيزٍ إنفاق أوسع في الميزانية. إذ يمكن أن يؤدّي تحسين إدارة الأصول المالية الحكومية إلى تحقيق إيرادات إضافية تصل إلى 3% من إجمالي الناتج المحلي سنوياً. وينبغي زيادة تحصيل الإيرادات. فعلى سبيل المثال، يمكن للبنان إفريقيًا بشكل تعادل 4% من إجمالي الناتج إيرادات إضافية تتراوح في المتوسط بين 3% و5% من إجمالي الناتج المحلي على مدار السنوات الخمس المقبلة. إذا تمكّنت من تحسين كفاءة نظمها الضريبية الحالية. ثالثاً - ينبغي العودة إلى تطبيق ضرائب دخل أكثر تصاعدياً، ما سيساعد في الحدّ من عدم المساواة. كذلك فإن معظم هذه البلدان لديه فرصة لتحقيق زيادة كبيرة في الإيرادات من ضرائب التراك، والأراضي، والعقارات، وعلارة على ذلك، ينبغي على الحكومات أن تتعاون في إصلاح النظم الضريبي المطبق على الشركات الكبيرة متعدّدة الجنسيات، ولا سيّما الرقمية. فمن شأنّ ذلك أنّ يرفع الإيرادات، بما في ذلك إيرادات البلدان النامية منخفضة الدخل، عن طريق الحدّ من تحويل الأرباح والتنافس الضريبي العالمي.

طبعاً، لا تمثّل «وصفة» خبراء صندوق النقد الدولي الوصفة المثالية لخفض الدّين العام، وليس منتظرًا من هؤلاء، أصلاً، أنّ يقدّموا أي وصفة لا يكون هاجسها تأمين مصلحة الأسواق. ولكن ما يقولونه يضعهم ببساطة على يسار الحكومة اللبنانية وقوى الاقتصاد المسيطرة: ففي ظل تباطؤ نموّ الاقتصاد وميل الأرباح إلى التراجع يكون تدخل الدولة عبر سياساتها الإنفاقية والضريبية مطلوباً. وفي ظل مستويات دين عام مرتفعة، فإن الدولة ستكون عاجزة عن هذا التداخل، ما يزيد من تباطؤ نموّ الاقتصاد. ويدفع معدّلات الأرباح إلى المزيد من التراجع. ولذلك يقترحون إجراءات «من شأنها المساعدة في رفع النموّ الاقتصادي طويل الأجل، الذي يشكّل أداة أساسية لتخفيف عبء الدّين العام المرتفع. ومن شأنها أيضاً أنّ تعمّم المنافع الاقتصادية على نطاق أوسع، واستعادة ثقة الجماهير في المؤسسات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي».

يتباطأ النموّ الاقتصادي الحقيقي في لبنان إلى ما دون 1%، ولا تضع الحكومة اللبنانية أي هدف لسياساتها المالية بدعم هذا النموّ، وهي قرّرت مسبقاً عدم البحث في تعديل النظام الضريبي. لجعله أكثر كفاءة وأكثر عدالة، وقرّرت مسبقاً أيضاً أنّ تستعيد أي إعادة هيكلة للدّين العام من أجل تخفيض أصله وفوائده، على الرغم من أنّ الدّين الحكومي وحده يبلغ أكثر من 150% من مجمل الناتج المحلي وفوائده تستنزف نصف إيرادات الموازنة وتتحوّك الحكومة اليوم لإجراء المزيد من التقشّف في إنفاقها العام، وتدرس قرض الأجر والتقديمات الاجتماعية بدلاً من قرض الدّين وفوائده... وكل ذلك سيريد أوضاع الاقتصاد سوءاً، وسيوسّع الهامش كثيراً بين معدّل النموّ المنخفض والعائد الفعلي من فوائد سندات الدّين، ليبلغ أكثر من 5%. وفق بعض التقديرات الحالية، أي إن كل هذا الجهد التقشفي سيذهب كمناسب إضافي للدائنين، وهو ما يزيد من التفاوتات الواسعة في توزيع الدخل والثروة ويقوّض القدرة الشرائية للكثير من الأسر القمية في لبنان.

يتزايد الإقرار بوجود مساحة كافية في لبنان لزيادة الضرائب على الأرباح والثروة، كما توجد مساحة واسعة لإعادة النظر ببنية الإنفاق العام وتوجيهه نحو الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية... إلّا أنّ ذلك يحتاج إلى برنامج سياسي مختلف عن البرنامج المطروح، يقوم على إعلان نهاية النموذج الاقتصادي القائم والحاجة إلى استبداله لا العمل على شراء المزيد من الوقت له بأعلى الأكلاف.